

## بيان صحفي

تونس: في 20 أبريل 2020

### تدعو المفوضية إلى الحوار مع المتظاهرين الذين يخيمون خارج مكتبها في تونس العاصمة وإلى التحلي بالهدوء من قبل جميع الأطراف.

تدعو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى الحوار مع 150 متظاهر يخيمون خارج مكتبها في تونس العاصمة ابتداء من يوم 15 أبريل 2022. وتطلب المجموعة، المتكونة من 132 رجل و 10 نساء و 8 أطفال، الإجراء وإعادة التوطين خارج تونس.

منذ بدء الاحتجاجات - أولاً أمام مكتب المفوضية في جرجيس والآن أمام مكتبها في تونس - واصلت المفوضية جهودها للتواصل مع المحتجين من أجل إيجاد حلول سلمية وتقديم حلول عملية.

وبينما نتفهم التحديات التي يواجهها العديد من هؤلاء اللاجئين، فإننا نأسف لرفضهم جميع حلولنا حتى الآن. وللأسف، لا تزال خيارات إعادة التوطين محدودة للغاية بالنظر إلى عدد الأماكن المخصصة من قبل بلدان إعادة التوطين وهي متاحة فقط لأكثر الحالات هشاشة من اللاجئين.

في عام 2021، غادر 76 لاجئاً من تونس لإعادة توطينهم في دول ثالثة. لا تعطى الأولوية لأي جنسية على حساب الأخرى، وتحدد أهلية إعادة التوطين عبر معايير غير تمييزية تقيم مدى هشاشة الفرد ومخاطر الحماية حسب كل حالة. وتتخذ قرارات طلبات إعادة التوطين من قبل بلدان إعادة التوطين المعنية. وتتم إعادة توطين أقل من واحد في المائة من اللاجئين في جميع أنحاء العالم كل عام.

لا تزال المفوضية على استعداد لمواصلة حوارها مع مجموعة اللاجئين وطالبي اللجوء لضمان التوصل إلى حل سلمي، ويبقى بابها مفتوحاً من أجل حلول مرنة لتقديم الدعم، استناداً إلى معايير الحماية ذات الصلة والاحتياجات المتعلقة بالحماية الدولية.

تعتزم المفوضية هذه الفرصة لتوضح أن آلية الإجراء الإنساني قائمة بشكل استثنائي في ليبيا فقط بسبب تدهور الحالة الأمنية، وبالتالي فهي غير متوفرة في تونس أو في بلدان أخرى في جميع أنحاء العالم. لا يلبي برنامج الإجراء الإنساني احتياجات الحماية الفردية، بحيث أنه تطبيق عادة في الحالات القصوى والتي يواجه فيها اللاجئون وطالبو اللجوء انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الخاصة بهم فيصبح توفير المساعدة والحماية أمراً مستحيلاً ويختلف الوضع في تونس التي صادقت على اتفاقية اللاجئين لعام 1951، حيث تُحترم الحقوق الأساسية للاجئين، ويمكن لهم الوصول إلى الخدمات الأساسية، ولا يتعرضون للاحتجاز التعسفي أو المعاملة غير الإنسانية أو خطر الإعادة القسرية .

تواصل المفوضية العمل مع شركائها في المجال الإنساني لتقديم المساعدة في مختلف القطاعات، بما في ذلك المأوى والتعليم وتسهيل كسب سبل العيش والرعاية الصحية. ومع ذلك، فإننا نواجه قيوداً شديدة على ميزانيتنا، وهو ما اضطرنا إلى تقليص أنشطتنا، بما في ذلك المساعدة النقدية المقدمة إلى الأشخاص الخاضعين لولايتنا وتعبير المفوضية عن انشغالها بشأن تأثير القيود المالية على الأشخاص المتضررين.

تود المفوضية أن توضح أنها وخلافا لبعض التقارير لا تعتزم إغلاق ملاجئها في تونس؛ و قد تم إغلاق ملجأ واحد لأسباب عملية في سنة 2021، لكن لا يزال لدى المفوضية ثلاثة ملاجئ تعمل بسعة إجمالية تبلغ 400 مكان وتواصل المفوضية توفير أماكن الإقامة للأفراد الأكثر هشاشة، بمن فيهم أولئك الذين يتم إنقاذهم في البحر، و ذلك لفترات محدودة.

تؤيد المفوضية تأييدا تاما حق اللاجئين و طالبي اللجوء في التظاهر بطريقة سلمية وبما يتماشى مع القانون الوطني، ولا تزال ملتزمة بدعم جميع اللاجئين وطالبي اللجوء في تونس، بمن فيهم المحتجون.

تحدث المفوضية على ضبط النفس والتوصل إلى حل سلمي لهذه الوضعية الدقيقة ونحن على استعداد للتعاون مع السلطات والشركاء واللاجئين وجميع الأطراف المعنية لإيجاد حلول بديلة ومناسبة لتلبية مطالب المتظاهرين ومنع العنف أو الأذى ضد أي شخص، بما في ذلك الموظفين أو المتظاهرين أو غيرهم من الأفراد.

لمزيد من المعلومات الرجاء الإتصال:

إكرام الهويملي

تونس، 0021658941076

[houimli@unhcr.org](mailto:houimli@unhcr.org)